CEDAW

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

CEDAW/C//1997/L.1/Add.8
28 January 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

اللجنة المعنية بالقضاء على
التمييز ضد المرأة
الدورة السادسة عشرة
١٣-٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

اعتماد تقرير اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عن دورتها السادسة عشرة

مشروع التقرير

المقررة: السيدة أورورا جافاتي دي ديوس (الفلبين)

إضافة

رابعا - النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية

باء - النظر في التقارير

٤ - التقريران الدوريان الثالث والرابع

الفلبين

١ - نظرت اللجنة في كلا التقريرين الدوريين الثالث والرابع المقدمين من الفلبين (CEDAW/C/1997/PHI/3 و 4) في جلستيها ٣٢٧ و ٣٢٨، المعقودتين في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وقام ممثلو الدولة الطرف، بمن فيهم رئيسة اللجنة الوطنية المعنية بدور المرأة الفلبينية، بعرض وثيقة مؤلفة من ثلاثة أجزاء تتضمن ردودا مسهبة على الأسئلة الموجهة من الفريق العامل لما قبل الدورة التابع للجنة. وقد أعدت تلك الوثيقة بالتعاون بين الوكالات الوزارية والمنظمات غير الحكومية.

290197 290197 97-02542

٢ - وأُبلغت اللجنة بمختلف التدابير التي اتخذتها الحكومة تنفيذا للاتفاقية. وقد صُممت خطة منظورية مداها ثلاثون سنة تتضمن معلومات عن مركز المرأة في كل قطاع من القطاعات، وتحدد التدابير الواجب اتخاذها لتحقيق المساواة التامة بين المرأة والرجل. وأبدت الحكومة استعدادها لأن تتبع نهجا مراعيا لنوع الجنس في جهود التخفيف من حدة الفقر. وعلاوة على ذلك، أتيحت للجنة الوطنية المعنية بدور المرأة الفلبينية إمكانية الوصول المباشر الى أرفع مستوى من مستويات تقرير السياسات. ويتجلى التزام الحكومة أيضا فيما تكفله من التمويل في إطار الميزانية الوطنية لأغراض تحسين معيشة المرأة. وأُبلغت اللجنة كذلك بأنه قد تحققت تحسينات ملموسة في ميداني الصحة والتعليم بالنسبة للمرأة.

٣ - وفي الوقت نفسه، أقرت ممثلة الفلبين بأنه رغما عما تحقق من تقدم كبير منذ أن نُظر في التقرير الثاني للفلبين، فإنه لا يزال يلزم انجاز المزيد كي تصبح الاتفاقية منفذة تنفيذا تاما في البلد. وأشارت أيضا الى عدم وجود آلية فعالة لرصد تنفيذ الاتفاقية. وقالت إن التنفيذ الفعال للاتفاقية يمثل تحديا كبيرا في ظل سياسة تطبيق اللامركزية التي تنتهجها الحكومة.

٤ - وذكرت الممثلة أنه على الرغم من الانتعاش الاقتصادي السريع الذي تشهده الفلبين، فإن المرأة لا تزال تعاني من الفقر بدرجة غير متناسبة، مما يسهم في استمرار ظاهرة تأنيث العمالة الفلبينية في الخارج. ويؤثر هذا بوجه خاص على المرأة الريفية، على نحو أدى الى نزوح عدد كبير من النساء الريفيات الى المناطق الحضرية وكذلك الى الخارج. وأفادت بأن هذا يشكل شاغلا رئيسيا لدى حكومة الفلبين، وأنها اتخذت من أجل ذلك جملة تدابير منها إنشاء مراكز للرصد، وخدمات لإسداء المشورة، وبرامج دعم محددة، فضلا عن تقديم المساعدة الاجتماعية. وأُبلغت اللجنة بأن معظم العاملات المهاجرات يعملن في قطاعي الترفيه والخدمة بالمنازل. وهذه الأنواع من الأعمال كثيرا ما تجعلهن في موقف بالغ الضعف وتعرضهن لمخاطر الإيذاء المصحوب بالعنف. وفي هذا الصدد، أقرت الممثلة بالحاجة الى بذل مزيد من الجهود لإنشاء منظومات أكثر فعالية تتيح الاهتمام بالاحتياجات والمشاكل الخاصة للعاملات المهاجرات.

٥ - ونبهت الممثلة اللجنة الى تزايد معدل جرائم العنف التي تتعرض لها المرأة. وقد اتخذت الحكومة تدابير مختلفة لمكافحة هذا الأمر، على نحو يعكس التوصية العامة رقم ١٩ للجنة. وأُبلغت اللجنة بأنه قد تم انشاء منظومات مختلفة للدعم، بما في ذلك انشاء ملاجئ للمرأة وتخصيص خط هاتفي لمساعدة المرأة على مدار الأربع والعشرين ساعة. وقُدم أيضا عدد من مشاريع القوانين، يتعلق بعضها بالاغتصاب والعنف المنزلي، نتيجة للمساعي التي بذلتها المنظمات غير الحكومية. بيد أنه لا يزال من غير المعلوم ما إن كانت تلك القوانين سيمكن تنفيذها على الوجه الفعال أم لا. وأوضحت الممثلة أن الحكومة مدركة لضرورة القضاء على الصور المقولبة السائدة بشأن نوع الجنس، وللحاجة الى تنظيم حملة بهذا الخصوص تستهدف زيادة الوعي لدى الجمهور.

٦ - وأُبلغت اللجنة كذلك بأن البغاء غير مشروع في الفلبين. بيد أن الممثلة ذكرت ان الرأي العام طرأت عليه بعض التغيرات بشأن هذا الموضوع، وأن البلد يشهد حاليا كثيرا من الجدل فيما يتعلق بهذه المسألة.

٧ - واختتمت ممثلة الفلبين بيانها بأن أكدت للجنة التزام حكومتها بالنهوض بمركز المرأة.

تعليقات ختامية

مقدمة

٨ - رحبت اللجنة بالعرض الطيب الذي قدمته حكومة الفلبين، وأثنت عليه، وأشادت على وجه الخصوص بالنوعية الراقية لتقريرها الدوري الرابع، الذي تضمن معلومات تفصيلية عن تنفيذ الاتفاقية وفقا للمبادئ التوجيهية الصادرة عن اللجنة. وقد أعطى التقرير عرضا عاما شاملا للتدابير القانونية والادارية التي اتخذتها حكومة الفلبين، كما أن التحليل الذي تضمنه التقرير يظهر فهما جيدا للعقبات التي تعترض سبيل النهوض بالمرأة. بيد أن التقرير افتقر الى المعلومات الوقائعية، بما في ذلك الاحصاءات، عن الأثر الفعلي لبرامج الحكومة وسياساتها. وأشادت اللجنة بمبادرة حكومة الفلبين الى التعاون مع المنظمات غير الحكومية في إعداد التقرير. وسُرت اللجنة على وجه الخصوص من النهج الصريح والصادق الذي اتبعته الأجهزة الوطنية في تحديد العقبات الرئيسية التي تحول دون القضاء على التمييز ضد المرأة.

العوامل والصعوبات التي تؤثر على تنفيذ الاتفاقية

٩ - لاحظت اللجنة مع القلق عدم وجود آليات ومؤشرات لرصد وقياس الأثر الذي تحققه سياسات الحكومة وبرامجها، والتأثير الذي تحدثه القوانين والتوجيهات والأنظمة الإدارية.

١٠ - ولاحظت اللجنة وجود فجوة واضحة في مدى الالمام بالآثار الناتجة عن سياسات حكومية معينة، وبخاصة فيما يتعلق ببعض التدابير في الميدان الاقتصادي مثل الخصخصة، ومناطق التجارة الحرة، والتنمية الريفية، وتصدير الأيدي العاملة، وكلها تؤثر تأثيرا غير متناسب على المرأة.

١١ - وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء الاتجاه إلى تطبيق اللامركزية في الحكم ونقل السلطات إلى صانعي القرارات المحليين الذين كثيرا ما يكونون مفتقرين إلى الوعي بضرورة مراعاة الفوارق بين الجنسين، وأكدت على الحاجة إلى بناء قدرات المسؤولين عن تنفيذ السياسات وزيادة الوعي لديهم.

الجوانب الإيجابية

١٢ - رحبت اللجنة باعتماد الحكومة للخطة الفلبينية للتنمية المراعية لنوع الجنس، للفترة ١٩٩٥-٢٠٢٥، ورحبت أيضا بالأمور ذات الأولوية التي حددتها في مجال السياسة العامة، الأجهزة الوطنية المعنية بالمرأة، لتنفيذ منهاج عمل بيجين ولدمج منظور نوع الجنس والتنمية في كامل الأنشطة الرئيسية للحكومة.

١٣ - وأشادت اللجنة بالقرار الذي اتخذ بتخصيص نسبة مئوية معينة من جميع الميزانيات الحكومية للبرامج والمشاريع المخصصة للمرأة، وشجعت على زيادة هذه النسبة.

١٤ - ولاحظت اللجنة مع الارتياح أنه قد اتخذت عدة تدابير في الفترة التي تخللت تقديم التقريرين الدوريين الثالث والرابع، منها على سبيل المثال تقديم المساعدة الائتمانية للمرأة، وسن تشريعات لحظر المضايقة الجنسية، ورفع الحد الأدنى لأجور عمال المنازل، وزيادة استحقاقات العاملين المتعلقة بالأمومة والأبوة.

١٥ - وأشادت اللجنة بالتقرير المتعلق بإجراء مشاورة أولية لقياس العمل غير المأجور للمرأة في إطار حساب تابع للنظام الاقتصادي الوطني.

١٦ - وأشادت اللجنة أيضا إشادة كبيرة بالازدياد في عدد المنظمات غير الحكومية النسائية العاملة على صعيد القواعد الشعبية، وبالإسهام الملموس لهذه المنظمات في النهوض بالمرأة، على النحو الموضح في التقريرين المقدمين من الدولة الطرف.

١٧ - وأعربت اللجنة عن بالغ إعجابها بالارتفاع الفائق في نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة (٩٣ في المائة) فيما بين النساء الفلبينيات.

دواعي القلق الرئيسية

١٨ - أعربت اللجنة عن بالغ قلقها إزاء الاصلاحات الاقتصادية التي أدت من ناحية إلى حدوث نمو إيجابي في الناتج القومي الإجمالي، ولكنها أدت من ناحية أخرى إلى اتساع الفجوة في معدلات العمالة بين المرأة والرجل، والى التهميش الاقتصادي للمرأة. ورأت اللجنة أن إزالة هذه الأضرار، حتى وإن كانت قصيرة الأمد، ستصبح مستعصية بدرجة متزايدة. ومن الواضح أن الافتقار إلى السبل الاقتصادية لكسب العيش، يؤدي بالنساء الريفيات إلى النزوح إلى المناطق الحضرية التي زادت فيها البطالة هي الأخرى إلى مستوى غير مسبوق، وهذا قد يفسر ضخامة عدد المشتغلات بالجنس اللائي يزاولن البغاء غير المشروع، وارتفاع نسبة النساء اللائي يهاجرن إلى الخارج للعمل بعقود.

١٩ - وعلقت اللجنة على التطبيق التمييزي لقوانين مكافحة البغاء، التي يقتصر انفاذها على المشتغلات بالجنس دون الرجال المشتركين في ذلك من المتجرين والقوادين والعملاء، ولاحظت كذلك أن إجراء الفحص الطبي الإجباري للنساء، دون أن يتم ذلك بحرص مماثل بالنسبة للعملاء من الذكور، لا يمثل تدبيرا فعالا من تدابير الصحة العامة.

٢٠ - وأعربت اللجنة عن بالغ قلقها إزاء جوانب القصور التي تشوب النظام القانوني فيما يتعلق بممارسة العنف ضد المرأة، حيث أن غشيان المحارم والعنف المنزلي لا يوجد بالقانون نص محدد للمعاقبة عليهما، كما أنهما محاطان بستار من الصمت.

٢١ - وأعربت اللجنة عن أسفها لتطبيق اللامركزية على خدمات السكان والتنمية، بحيث حولت مسؤوليتها من الوحدات الوطنية إلى وحدات الحكم المحلي، مما أدى فيما يبدو إلى حظر وسائل منع الحمل في إحدى المقاطعات، وهو ما يمثل مخالفة لأحكام الاتفاقية (المادتان ١٢ و ١٦ (هـ).

٢٢ - ولاحظت اللجنة مع القلق كذلك أنه على الرغم من زيادة مشاركة المرأة في صنع القرار على الصعيد العام وبخاصة في المنظمات غير الحكومية، فإن الانخفاض لا يزال بالغا في تمثيل المرأة على صعيد العمل السياسي وفي المستويات الحكومية العليا ومناصب القضاء.

اقتراحات وتوصيات

٢٣ - حثت اللجنة حكومة الفلبين على أن تعتمد على سبيل الأولوية العليا سياسة عامة تستهدف إيجاد وظائف مأمونة ومحمية للنساء، كبديل اقتصادي صالح للاستمرار يخلص المرأة من الوضع الحالي الذي يجعلها تعاني البطالة أو تضطر الى العمل من الباطن أو الاشتغال في القطاع غير النظامي أو العمل في مناطق التجارة الحرة أو الاشتغال التجاري بالجنس أو الاشتغال بالخارج ضمن المهاجرات العاملات بعقود.

٢٤ - واقترحت اللجنة أن تعيد الحكومة النظر في سياستها الاقتصادية على ضوء المؤشرات المثيرة للانزعاج التي تدل على أن ما يحدث من نمو اقتصادي يصحبه، من ناحية، تهميش واستغلال للمرأة على نطاق واسع، وتشجيع لها، من ناحية أخرى، على الرحيل عن دارها وترك أسرتها للعمل بالخارج.

٢٥ - وأوصت اللجنة بقوة بأن تنشئ الحكومة مركزا وطنيا خاصا لتوفير خدمات الإعلام والدعم للنساء قبل رحيلهن للعمل بالخارج، وكذلك في البلدان المستقبلة في الحالات التي يلزم فيها ذلك.

٢٦ - واقترحت اللجنة أن تركز التدابير المناسبة لمعالجة البغاء على معاقبة الأشخاص المتجرين وإيجاد فرص عمل بديلة للنساء.

٢٧ - وحثت اللجنة الحكومة بقوة على سن تشريعات مناسبة لمكافحة العنف ضد المرأة، وعلى جمع البيانات ذات الصلة.

٢٨ - وأوصت اللجنة بجعل خدمات الصحة الإنجابية والجنسية، بما في ذلك تنظيم الأسرة ومنع الحمل، متاحة وميسورة لجميع النساء في جميع المناطق.

٢٩ - وأوصت اللجنة باتخاذ تدابير استثنائية مؤقتة لزيادة مشاركة المرأة في شغل مناصب صنع القرار ذات الرتب العليا في القطاع العام.

٣٠ - وأشارت اللجنة إلى وجود حاجة شديدة إلى إعداد بيانات مبوبة حسب نوع الجنس في جميع المجالات.

٣١ - وتيسيرا لتنفيذ الاتفاقية، أوصت اللجنة بإنشاء آليات ومؤشرات للرصد تتيح قياس الأثر الناجم عن سياسات الحكومة وبرامجها.

- - - - -